

علي مخرج الثالث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ تسعة وعشرين  
 للزوج تسعة وللأم ستة وللمجد ثمانية والاخت أربعة وإنما تم الثالث  
 بينهما لانه لا سبيل الى تفضيلها علي الحد كما في ساير صور الحد  
 والاخت ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتقسيم رعاية للمجانين  
 وإنما سقط بالجد علي قياس كونها عصبة وان يقع الحد في الفرض  
 مع قولهم في بنتين وام وجد واخت للمبتئين الثلثان والام السادسة  
 وللمجد الثلث وسقط الاخت لانها عصبة مع البنات ويعلم  
 ان البنات لا ياخذن الا الفرض لان ذلك عصبة من وجه  
 وفريضة من وجه فالتميز برباعا الفريضة والتسوية باعتبار  
 العصبة وايضا لا يقع ما ذكر الا ان تكون الاخت عصبة مع الحد  
 والجد صاحب فرض كما ان الاخت عصبة مع البنت والبنت صاحبة  
 فرض وليس كذلك بل الاخت عصبة بالجد وهو عصبة اصالة  
 وإنما تجب بالفرض بالولد وولد الابن ولو كان بدل الاخت  
 اخ سقط او اختان فللام السادسة ولهما السادسة الباقي ولا  
 عول وليرتكن الاكدرية ولو سقط من هذه المسئلة الزوج كان  
 للام الثلث فرضا وقاسم الحد الاخت في الثلثين **فصل**  
 في سوانع الارث وما معها **لا يوارث مسلم وكافر بنسب او غيره**  
 تحريم الارث للمسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم متفق عليه  
 وللإجماع علي الثاني وانما جاز نكاح المسلم للكافرة لان سببي  
 ما هنا علي التوالف والمناصرة ولا مولاة ولا مناصرة بينهما  
 بوجه واما النكاح فتوع من الاستخدام وخبير الحاكم ومحميه  
 لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده او امته نحو قول بان  
 ما يبده للمسلم كما في الحياة لا الارث الحقيقي من العتيق لانه  
 سباه عبده علي التواكل وما اعترض به علي المعزبان في  
 التفاعل الصادق بانثنا احد الطرفين لا يستلزم تقي كل منهما

المخرج

المصرح به في المحرر يرد بانه عول في ذلك علي شريعة الحكم فلم يبال  
 بذلك الايتماع علي التواكل علي ما في كثير الاصل الغفل كما ثبت اليه  
 ونسب انه يوه انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم اسلمت ثم ولدت  
 لم يرث ولدها لانه مسلم نكحها غير صحيح لان الاعتناء في الاتحاد  
 في الدين حالة الموت وهو محكوم بكفره ورجوعه في الاسلام طاري عليه  
 بعده وانما ورت مع كونه جادا لانه بان يصير ورثة للمجوانية  
 انما كانت موجودة بالقوة ومن ثم قيل لنا جاد يملك وهو  
 النطفة واعتراضه بان الجاد ليس بحيوان ولا كان صاحب  
 اي ولا يخرج من حيوان والالم يتم الاعتراض سرد ودبانه تقصير  
 للجاد في بعض الابواب فلا يلزم اطرافه فانتمى لا يراد **ولا**  
**يرث زنديق** وهو من لا يتدين بدين ويمبر عنه بانه من يظهر  
 الاسلام ويخفي الكفر وهما متقاربان **لا يرث مدح** حال الموت بحال  
 وان اسلم خلا فالابن الرفعة اذ لا سبيل الي توريثه من مثله لان  
 ما خلفه في نسبه الكسبه في الاسلام ام الردة في الصحة ام المرض  
 ولا من كافر اصلي المنافة بينهما لانه لا يقر علي دينه وذلك يبر  
 ولا من مسلم لانه لا مناصرة بينه وبين احد لا هداره **ولا يورث**  
 محال نعم سياتي في الجرح ان وارثه لولا الردة يستوفي قود طرفه  
**ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملتقا** اليهودي من نصراني  
 وعكسه لان جميع الملل في البطلان كالملة الواحدة قال تعالي  
 فاذا بعد الحق الا الضلال وشمل كلاه توارث اليهودي وان  
 اختلفت دارها خلافا لما في شرح مسلم وغيره فانه سحر وغيرهما  
 حيث كانا معصومين ونصروا وقت اليهودي من النصراني وعكسه  
 مع ان الميتة من ملة الي ملة لا يقرظا هر في الولا والنكاح وكذا  
 النسب فمن احد ابويه يهودي ولاخر نصراني فانه يخير  
 بينهما بعد بلوغه وكذا اولادهم فلبعضهم اختيار اليهوديه وبعضهم

ويستحق الارث من غير ان يقرضه  
 والكلية بعضهم من بعض  
 ان التوارث بين سائر الملل كما  
 وغرضها لتوارثه لا يقرضه  
 يوارث القرين ان اشترى المملوك